

## سِلْسِلَةُ الإِزْمَاتِ .. لِعُقْلَاءِ الْغُلَاةِ ( الحلقةُ العَاشِرَةُ )

بِعَنْوَانِ :

(تَخَرُّصَاتُ) الشَّيْخِ رَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ مَعَ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ حَوْلَ "خَبْرِ الْآحَادِ"

\* كَعَادَةِ الشَّيْخِ رَبِيعِ الْمَدْخَلِيِّ فِي إِثَارَةِ (الْمَشَاكِيلِ) فِي أَوْسَاطِ السَّلَفِيِّينَ ..  
وافتِعالِ (الْخُصُومَاتِ) مَعَ دُعَاةِ السُّنَّةِ ..

قَامَ بِتَبْدِيعِ شَيْخِنَا وَ أَسْتَازِنَا أَبِي الْحَسَنِ السَّلِيمَانِيِّ الْمَأْرُوبِيِّ ..  
(بِزَعْمِ) مُخَالَفَتِهِ (لِأَهْلِ السُّنَّةِ) فِي مَسْأَلَةِ (خَبْرِ الْآحَادِ) !!  
وَجَعَلَهَا رَبِيعٌ ؛ مِنْ أَصُولِ أَهْلِ الْبَدْعِ !!  
\* أَوَّلًا :

مَا هُوَ أَصْلُ الْإِشْكَالِ (الْمُفْتَعَلِ) ؟ :  
مَاذَا يُفِيدُ "خَبْرُ الْآحَادِ الَّذِي لَمْ يَحْتَفَّ بِقَرِينَةٍ" ؟

لِأَهْلِ السُّنَّةِ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ :

1 / يُفِيدُ (الْعِلْمَ) ..

2 / يُفِيدُ (الظَّنَّ) أَوْ (غَلْبَةَ الظَّنِّ) .. مَعَ وَجُوبِ الْأَخْذِ بِهِ فِي الْعُقَائِدِ وَالْأَحْكَامِ

\* ثَانِيًا :

ما هو قولُ الشيخ أبي الحسنِ في المسألة ؟  
اختارَ أبو الحسنِ -تبعاً لكثرةِ كاثرةٍ من علماءِ السُّنة- أنَّ خبرَ الآحادِ  
(غيرِ المحتفِ بقريئةٍ) يفيدُ (غلبةَ الظنِّ) ، مع وجوبِ الأخذِ به في العقائدِ  
والأحكامِ ..

- كما في "إتحافِ النبيل" ، وفي غيره من كتاباته -

\* ثَالِثًا :

ما (يُهمُّني) في هذه الحلقة ؛ إثباتُ أنَّ هذا القولَ قد اختاره علماءُ عصرنا  
الثِّقَاتُ الأثْبَاتُ ، بِكَلَامٍ واضِحٍ ، وقولٍ صريحٍ ..  
لا غُمُوضٍ فيه ..

ولا خفاءَ يعتريه

وهُمُ : العلامةُ الشنقيطيُّ

العلامةُ ابنُ بازٍ

العلامةُ الألبانيُّ

العلامةُ ابنُ عثيمين

العلامةُ العبادُ

فأبو الحسنِ .. موافقٌ لهؤلاءِ جميعاً ..

وقولُه ؛ هو قولُهم  
وقولُهم ؛ هو قولُه  
نفسُه .. وذاتُه .. وعينه

\* رابعاً :

وكعادة الشيخ ربيع .. في عدمِ (ضبطِ) المسائلِ المتنازعِ فيها  
و(تهويلاتِه) التي لا تَمُتُ للعلمِ بِصِلَةٍ ..  
و(نفية) لما ثبتَ وجودُه ووقوعُه ، كحالِ مَنْ ذكرَهم ابنُ تيمية ..  
فقد قال شيخُ الإسلامِ : " وَلَكِنَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ يُلْجِئُ أَصْحَابَهُ إِلَى  
(الْقَرْمَطَةِ) فِي السَّمْعِيَّاتِ وَ (السَّفْسَطَةِ) فِي الْعَقْلِيَّاتِ "  
قال السَّعْدِيُّ : " .. أَمَّا (السَّفْسَطَةُ) فَهِيَ إنْكَارُ المحسوساتِ أو الشكُّ فيها "

(فسفَسطَ) الشيخ ربيعٌ (بإنكارِ) قولِ هؤلاءِ المشايخِ في خبرِ الآحادِ ، قولاً  
مُشابهاً لقولِ أبي الحسنِ .. لينفردَ بأبي الحسنِ في التبديعِ دونَهم (!!)  
وقولُهم منشورٌ .. مبثوثٌ في المصنفاتِ والأشرطةِ  
مشهورٌ عند طلبةِ العلمِ .. فضلاً عن العلماءِ ..

وهو أولُ مَنْ (بدَّعَ) بهذه المسألةِ ..

التي يتناقلها أهل العلم والسُّنة منذُ (مئات) السنوات ، دونَ نكيرٍ  
حتَّى تفتَقَ ذَهْنُ الشيخِ ربيعٍ للتبديعِ بها في هذا العصرِ فقط (!!)

\*\* قال ربيعٌ في " حجج وبراهين أهل السنة على أن أخبار الآحاد تفيد العلم " :  
[ وذهبوا ينسبون إلى بعض كبار علماء السنة موافقة أبي الحسن في أن أخبار الآحاد  
تفيد (الظن) ، كابن باز والألباني وابن عثيمين والشنقيطي ، وارتكبوا الأفاعيل  
الشيعة في حق هؤلاء ..

منها- إغفال حجج الألباني لنصرة مذهب أهل السنة ودحض أباطيل أهل  
الأنواء في كتابين له مشهورين ، وذهبوا إلى جواب سؤال وجهه إليه أبو الحسن  
الذي يركض بفتنة التشويش على أخبار الآحاد ، ومع أن الجواب يحمل في طياته  
ما يدحض تلبيسهم إلا أنهم تجرؤا على إيهام الناس أن الألباني مع أبي الحسن وعلى  
مذهبه ، وشتان وشتان بين الرجلين والمذهبين.

ومنها- إيهام الناس أن العلامة ابن باز يوافق أبا الحسن في أن أخبار الآحاد (تفيد  
الظن) معتمدين على نقله لكلام النووي الصريح في أن أخبار الآحاد تفيد الظن بما  
في ذلك أخبار الصحيحين ، هذا الكلام نقله ابن باز لغرض مهم وهو أن أخبار  
الآحاد توجب العمل لأنه يرد على مبتدع يرى أن أخبار الآحاد لا توجب العمل .  
اقتصروا على نقل هذا الكلام عن الشيخ ابن باز وأخفوا ما نقله الشيخ عن ابن  
القيم في عشر صحائف ضمنها ابن القيم الحجج والبراهين على أن أخبار الآحاد

تفيد العلم ونقله عنه ابن باز للرد على شبهات أهل الضلال الذين يقولون إن أخبار الآحاد لا تفيد العلم وإنما تفيد الظن .  
ومنها- نقلهم لكلام ابن عثيمين حول أخبار الآحاد الذي ضمنه ما يفيد أن أخبار الآحاد المحتفة بالقرائن تفيد العلم، لكنهم أوهموا الناس أن ابن عثيمين يقول بأن أخبار الآحاد تفيد (الظن) . " ا.هـ

حسناً .. وبعد هذا التخرُّصِ  
سأنقل كلام هؤلاء المشايخ ..  
واحداً .. تلو الآخر في نقضِ هذا (التخرُّصِ) عليهم ..  
ونفي ما هم قائلون به .

\* قولُ الشنقيطي :

قال ربيعٌ : [وذهبوا ينسبون إلى بعض كبار علماء السنة موافقة أبي الحسن في أن أخبار الآحاد تفيد (الظن) ، كابن باز والألباني وابن عثيمين والشنقيطي ]

وهاك - أيها الموفق - كلامُ الشنقيطيِّ  
وهو يُصرِّحُ أنَّ أخبارَ الآحادِ (غير المحتفة) تفيدُ (الظنَّ) من ناحيةِ الثبوتِ

قَالَ فِي "مَذْكِرَةِ أَصْلِ الْفَقْه" :

[ الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ هُوَ التَّحْقِيقُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَاللَّهُ جَلَّ وَعَلَا أَعْلَمُ أَنَّ خَبَرَ  
الْأَحَادِ أَيِّ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ حَدَّ التَّوَاتُرِ يَنْظُرُ إِلَيْهِ مِنْ جِهَتَيْنِ هُوَ أَحَدَاهُمَا (قَطْعِي) وَمِنْ  
الْأُخْرَى (ظَنِّي)

يَنْظُرُ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْعَمَلَ بِهِ وَاجِبٌ وَهُوَ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ قَطْعِي لِأَنَّ الْعَمَلَ  
بِالْبَيِّنَاتِ مِثْلًا قَطْعِي مَنصُوصٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ وَهِيَ  
أَخْبَارُ أَحَادٍ .

وَيَنْظُرُ إِلَيْهِ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى وَهِيَ هَلْ مَا أَخْبَرُوا بِهِ مُطَابِقٌ لِلْوَاقِعِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ  
فَلَوْ قَتَلْنَا رَجُلًا قِصَاصًا بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ فَقَتَلْنَا لَهُ هَذَا قَطْعِي شَرْعًا لَا شَكَّ فِيهِ  
وَصَدَقَ الشَّاهِدِينَ فِيمَا أَخْبَرُوا بِهِ (مَظْنُونٍ) فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَا مُقْطُوعٌ بِهِ لِعَدَمِ  
الْعَصْمَةِ .

وَيُوضَعُ هَذَا قَوْلُهُ ( ) فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ : ( إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَأَنْتُمْ  
تُخْتَصِمُونَ إِلَيَّ فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنُّ أَبْحَجْتَهُ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ  
مَا أَسْمَعُ فَمَنْ قَضَيْتَ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنْ نَارٍ فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ لِيَتْرَكْهَا )  
. فَعَمِلَ النَّبِيُّ ( ) فِي قَضَائِهِ قَطْعِي الصَّوَابِ شَرْعًا ، مَعَ أَنَّهُ صَرَحَ بِأَنَّهُ ( لَا يَقْطَعُ )  
بِحَقِيقَةِ الْوَاقِعِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَمَا تَرَى وَأَشَارَ فِي الْمَرَاقِي إِلَى الْأَقْوَالِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ  
بِقَوْلِهِ فِي خَبَرِ الْأَحَادِ :

وَلَا يَفِيدُ الْعِلْمُ بِالْأَط



لن نُجَادِلَ كَثِيرًا ..

فقد أراحنا الإمام ابنُ بازٍ من عناءِ ذلك ..

ففي موقعِ سماحتِهِ .. سُئِلَ السُّؤالُ التَّالِي :

هل حديث الآحاد ظني الدلالة ؟!

قال (رحمه الله) : [ هذا فيه تفصيل ؛ إن كانت الطرق كثيرة أو الرواة لهم صفات خاصة في العلم والفضل والتقوى فإنه يفيد اليقين ، أما إن كان آحاداً ليس هناك من الطرق الكبيرة أو من الصفات التي تقوم مقام الطرق فإنه يكون (ظناً) ]  
(أيضاً قمتُ بتصوير الفتوى من موقعهِ ، منعاً للسفسطة)



فتوى سماحة  
الشيخ ابن باز في  
إفادة أحاديث  
الآحاد غير المَحْتَقَّة  
بالقرائن (الظَّنِّ) ..

فما هو قولُ  
(المُخَرَّصِينَ) .. ؟  
نعوذُ باللهِ من  
السُّفْسُطَةِ !!



(وله فتوى وقعها مع اللجنة الدائمة .. مرفق صورة منها ، من موقع اللجنة)

المملكة العربية السعودية  
الرباسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء

عربي English Français Español Indonesia Türkçe فارسي

الصفحة الرئيسية | الصفحة السابقة | خريطة الموقع | محرك البحث | رابط يهمننا



**فَتَاوى اللجنة الدائمة**  
**حول "أخبار الآحاد"**

وقد وَقَّعَ عليها :

\* الإمام ابن باز

\* الشيخ عبد الرزاق

عفيفي ، الشيخ عبد الله

ابن غديان ، الشيخ

عبد الله بن قعود .

قول "المعتزلة" .. هذا ؟

فتاوى اللجنة الدائمة

تصفح برقم المجلد < المجموعة الأولى < المجلد الرابع (التفسير) < السنة < الحديث المتواتر والآحاد < حجية أحاديث الآحاد في العقيدة

السؤال الثالث من الفتوى رقم ( 5082 ):

س3: يرى بعض الناس أن الأحاديث المروية عن طريق الآحاد غير حجة في العقيدة؛ لأنها تغيب الظن، والعقيدة لا تبنى على الظن، وينسبون هذا القول إلى إمامين من الأئمة الأربعة، ما هو تعليقكم على هذا الموضوع؟

ج3: أحاديث الآحاد الصحيحة قد تغيب اليقين إذا احتجت بالفرائض والآفات غلبة الظن، وعلى كلتا الحالتين يجب الاحتجاج بها في إثبات العقيدة وسائر الأحكام الشرعية، ولذلك أدلة كثيرة ذكرها أبو محمد علي بن حزم في مباحث السنة من كتاب [الإحكام في أصول الأحكام]، وذكرها أبو عبد الله ابن قيم الجوزية في كتابه [الصواعق المرسلات على الجهمية والمعتزلة]، منها: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرسل آحاد الناس بكنبه إلى ملوك الدول ووجهاتها ككسرى وقبصر يدعوهم فيها إلى الإسلام عقيدته وشرايعه، ولو كانت الحجة لا تقوم عليهم بذلك لكونها آحاداً ما

\* قول الألباني :

قال ربيعٌ نافياً عن الألباني القول بإفادة الآحاد (غير المحتفة) للظنّ : [، وذهبوا إلى

جواب سؤال وجهه إليه أبو الحسن الذي يركض بفتنة التشويش على أخبار

الآحاد ، ومع أن الجواب يحمل في طياته ما يدحض تلبسهم إلا أنهم تجرؤا على

إيهام الناس أن الألباني مع أبي الحسن وعلى مذهبه [

وهذا كلامٌ يُغني نقله عن التعرُّض له بالردّ ..

فهل يُخدعُ الألباني ؟

وهل يلبسُ عليه في أخص العلوم التي تميّز بها ؟

وسترون الجواب .. وليس فيه ما يدحض قول أبي الحسن ..

بل ما يدحضُ تحرصُ الشيخ ربيع !!

\* في (أشرطة الدرر في مسائل المصطلح والأثر) من "سلسلة الهدى والنور" ..

سأل شيخنا أبو الحسن ؛ الشيخ الألباني هذا السؤال :

« شيخنا .. مسألة أخبار الآحاد وما يدور بين طلبة العلم في هذه المسألة ، فمن

قائل بأن أخبار الآحاد خارج الصحيحين و(لا تحفها قرينة) تدل على ... يقولون

هذه تفيد (العلم اليقيني)

وآخرون يقولون : تفيد (غلبة الظن) ، فما الذي ترجح عندكم في هذا الباب ؟

أجاب الشيخ الألباني : لا شك أن حديث الآحاد - بغض النظر عن القرائن -

تفيد (غلبة الظن) ، هذا ما ينبغي أن (يشك) فيه إنسان ، هذا نعرفه بالتجربة ،

لأننا نحن حينما نقول هذا حديث صحيح الإسناد .. فقد يتبين لنا شخصياً بأننا

كنا مخطئين ، وأنا أعتقد أن كون الإنسان من أهل العلم سواء كان من المتقدمين أو

المتأخرين يجري عليه ما يجري على الآخرين من أهل العلم سواء كان من المتقدمين

أو المتأخرين . - ما يجري على الآخرين يعني الخطأ - فإذا روى ثقة ما حديثاً ما ،

هذا لازمه أن الحديث صحيح ، لكن من حكم بناءً على رواية هذا الثقة على

الحديث بأنه صحيح ، فهو بشر فممكناً أن يخطئ ، سواء خطأه من الحاكم على هذا

الإسناد بالصحة ، أو كان الخطأ أن هذا الثقة الذي تمسك بثقته أنه هو كان الواهم

في روايته للحديث ، المهم أنا (أتعجب) حقيقةً من بعض (الأفاضل) ، سواء كانوا

من المتقدمين أو المتأخرين حينما يطلقون أن حديث الأحاد يعني الصحيح من الثقة يفيد (القطع) .. هذا (خطأ واضح جداً) ، أمّا إذا (حَفَّتْ به القرائن) ، فحينئذٍ تدرس هذه القرائن وتعطى لكل دراسة نتيجتها «  
وهذا كلامٌ واضحٌ .. لا يحتاجُ إلى شرحٍ أو تبين ..  
ولم يكن في السؤالِ تدليسٌ أو تعميةٌ - كما زعمَ الزاعمون - ..  
ولم - ولن - يُلبَسَ أبو الحسنِ على الألبانيِّ - كما قاله المتخردون - ..  
(مرفق .. صورة فتوى أخرى للألباني من موقعه ، تصبُّ في ذاتِ المصَبِّ )

| رابط الفتوى: | اضغط هنا  | رابط الشريط: | اضغط هنا |
|--------------|---|--------------|----------|
| المصدر:      | فتاوى جدة   |              |          |
| رقم الشريط:  | 003   |              |          |
| رقم الفتوى:  | 02  |              |          |
| الفتوى:      | 2- بيان مسألة خبر الأحاد هل يفيد الظن أو اليقين؟ (00:04:05)   |              |          |
| التفريع:     | <p>سائل: خبر الأحاد، هل يفيد فيها الظن أم اليقين كيف - يعني - فكتب الفقه كثيرة [...] الشيخ رحمه الله: يجب على المسلم أن [يرفع عن ذهنه] بعض التفاصيل العلمية التي هي حصيلة خبرة واجتهاد الأئمة المختصين بعلم الحديث؛ لأن هذه التفاصيل لا تفيد عامة المسلمين، فالذي يجب على كل مسلم أن يخضع لكل حديث صح بأي مرتبة من مراتب الصحة - سواء كان صحيحاً غريباً فرداً أو كان صحيحاً مستفيضاً أو مشهوراً أو متواتراً؛ لأن هذه المراتب يستفيد منها أهل الاختصاص والمعرفة والعلم، ويضيع بينها غيرهم. فلذلك لا ينبغي لعامة المسلمين أن يلجوا هذه [المناهة]؛ وإنما عليهم فقط أن يعرفوا صح الحديث عند أهل العلم أم لم يصح، فإذا صح انتهى الأمر. حديث الأحاد في واقع الأمر يفيد الظن الغالب، هذا هو الأصل في خبر الأحاد؛ لكن - كما يذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - خبر الأحاد إذا اقترنت به قرينة من القرائن أفاد - بسبب انضمام هذه القرائن إليه - العلم واليقين. وكما ترى من هو الذي يستطيع أن يُؤَيِّرَ حديث الأحاد بنحو قرينة أو قرائن من حديث الأحاد الذي ليس له قرينة؟ المرجع في ذلك - إذن - إلى أهل العلم؛ ولكن نأخذ أعلى درجة في الحديث هو - كما قال ابن تيمية -: الحديث المتواتر؛ فكون الحديث متواتراً عند زيد من الناس من أهل الاختصاص، لا يلزم منه أن يكون متواتراً عند [عمرو] من أهل الاختصاص والعكس بالعكس، فما بالكم إذا كان حديثاً متواتراً عند [زيد] من أهل العلم فهل من الضروري أن يكون متواتراً عند غير أهل العلم؟! لقد قلت مرة وكررت ذلك بمناسبة أو لأخرى لجماعة حزب التحرير الذين نشروا هذه البلبلة في العصر الحاضر بين عامة المسلمين؛ وهي أن حديث الأحاد لا يؤخذ به في العقيدة؛ قلت هؤلاء: معنى ذلك أو لازم ذلك أنكم لا تتبنون عقيدة من حديث، ولو كان متواتراً؟ قالوا: كيف ذلك؟ فشرحت لهم الأمر - بنحو ما ذكرت آنفاً -؛ أن قضية التواتر قضية نسبية؛ قلت لهم: - مثلاً - حينما يجري النقاش في بعض المسائل الفقهية بين الحنفية والشافعية، أو بين الحنفية وأهل الحديث -</p> |              |          |

\* قول ابن عثيمين :

قال ربيعٌ : [ .. لكنهم أو هموا الناس أن ابن عثيمين يقول بأن أخبار الأحاد تفيد

(الظن) ]

[

صَرَّحَ ابْنُ عُثَيْمِينَ بِأَنَّ أَخْبَارَ الْآحَادِ (غَيْرِ الْمُحْتَفَةِ) تَفِيدُ (الظَّنَّ) ..

بِدُونِ سَوْأَلٍ أَوْ غَيْرِهِ ..

بَلْ (تَأْلِيفًا) وَ (تَصْنِيفًا) ..

كَمَا فِي رِسَالَةِ "مِصْطَلَحِ الْحَدِيثِ" لَهُ ..

فَمَا هُوَ قَوْلُ رَبِيعٍ عِنْدَيْدٍ ؟

قَالَ ابْنُ عُثَيْمِينَ : ( .. وَتَفِيدُ - أَيُّ أَخْبَارِ الْآحَادِ - سِوَى الضَّعِيفِ :

أَوَّلًا : الظَّنُّ وَهُوَ : رَجَحَانُ صِحَّةِ نَسْبَتِهَا إِلَى مَنْ نَقَلْتَ عَنْهُ ، وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ

بِحَسَبِ مَرَاتِبِهَا السَّابِقَةِ ، وَرَبَّمَا تَفِيدُ الْعِلْمَ إِذَا احْتَفَتْ بِهَا الْقُرَّائِنُ ، وَشَهِدَتْ بِهَا

الْأَصُولُ ) ١.هـ

فَهَلْ هُنَاكَ أَوْضَحُ مِنْ هَذَا ، وَأَبْيَنُ ؟

(مرفق .. صورة الكتاب)

كَلَامُ الْعَلَامَةِ

ابنِ عُثَيْمِينَ

عَنْ :

"أَخْبَارِ الْآحَادِ

وَمَا تُفِيدُهُ "

مِنْ رِسَالَةِ "مِصْطَلَحِ

الْحَدِيثِ" لِلشَّيْخِ ابْنِ

عُثَيْمِينَ (رَحِمَهُ اللَّهُ)

فَهَلْ هَذَا كَلَامُ

"الْمُعْتَزِلَةِ" ؟

القسم الأول من كتاب مصطلح الحديث

١٦

الخطيب البغدادي، أو ابن عساكر في «تأريخه»، أو الديلمي في «مسند الفردوس»، أو الترمذي الحكيم في «نوادير الأصول» - وهو غير صاحب السنن - أو الحاكم وابن الجارود في «تأريخيهما».

د - وتفيد أخبار الآحاد سوى الضعيف:

أولاً: الظن وهو: رجحان صحة نسبتها إلى من نقلت عنه، ويختلف ذلك بحسب مراتبها السابقة، وربما تفيد العلم إذا احتقت بها القرائن، وشهدت بها الأصول.

ثانياً: العمل بما دلت عليه بتصديقه إن كان خبراً، وتطبيقه إن كان طلباً.

أما الضعيف فلا يفيد الظن ولا العمل، ولا يجوز اعتباره دليلاً، ولا ذكره غير مقرون ببيان ضعفه إلا في الترغيب والترهيب؛ فقد سهل في ذكره جماعة بثلاثة شروط:

والحمد لله أولاً وآخراً